مجلة الباحث – المدرسة العليا للأساتذة الشيخ العلامة مبارك بن محمد إبراهيمي الميلي الجزائري – بوزريعة – الجزائر

المجلد: (17)	العدد: (01)	السنة: 2025	صفحات المقال: 420–434	ISSN :9577 - 1112	EISSN : 2602 -5388

اعتراضات الرواة واللغويين على شواهد النحاة الشعرية

Linguists and narrators protest against grammarians' poetic evidence

خالد جاوي

جامعة محمد بوقرة بومرداس، الجزائر

kh.djaoui@univ-boumerdes.dz

د. أحمد حساني

جامعة أبو القاسم سعد الله، الجزائر(2)، الجزائر.

hassaniahmed@live.com

تاريخ الإرسال: 2024/05/29 تاريخ القبول: 2025/01/27 تاريخ النشر: 2025/03/31

الملخص:

يعجّ النحو العربي بظاهرة ردّ الشواهد الشعرية، ويكون ذلك – غالباً – عند اختلاف العلماء في المسألة الواحدة؛ فيحتجّ أحد الطرفين ببيت شعري يثبت به مذهبه، فيردّه الطرف الآخر لافتقاره أحد شروط الاحتجاج المعروفة عند أصحاب الصناعة. وهذا المقال يرصد هذه الظاهرة؛ ولكن عند اللغويين والرواة، فقد تعقّب هؤلاء شواهد كثيرة للنحاة ورفضوها رغم اشتغالهم بغير النحو، ويهدف البحث في هذا الموضوع إلى بيان الأسباب الحاملة لهم على ذلك؛ فكانوا يتهمون النحاة بالوضع مرة، ومرة أخرى يرمون الشاعر صاحب الشاهد باللّحن، وفي مرة ثالثة يثبتون رواية أخرى غير التي ساقها النحاة اعتماداً على سماعهم، وحاولت في الأخير إظهار الراجح من الأقوال، وبيان أسباب تعدد الروايات، واحتجاج النحاة بها رغم اختلافه.

الكلمات المفتاحيّة:

الشاهد النحوي، الرواة، تعدد الرواية.

Abstract:

Arabic grammar is rich in the phenomenon of replying to poetic evidence. This often comes about when scholars differ on a specific issue. Hence, one of the parties cites a verse of poetry to prove his doctrine. Then, the other party replays back by citing another verse of poetry showing that the adversary's lacks one of the recognisable conditions of protest. This article lays out this phenomenon; however, among linguists and narrators, as they have observed many grammarians' poetic evidences and rejected them despite their lack of competence in grammar.

The aim of this research lies in stating the reasons for such activity. Linguists and narrators accused grammarians of fabrication once and the poet of errors once again. They also proved another narration other than the one presented by grammarians based on what they heard. In the end, I tried to show the most powerful of the sayings, and clarify the reasons underlying the multiplicity of narrations and the grammarians' reliance on them despite their differences.

Keywords:

Grammatical evidence, narrators, multiplicity of narrations.

المجلد: (17)	العدد: (01)	السنة: 2025	صفحات المقال: 420–434	ISSN :9577 - 1112	EISSN : 2602 -5388

1. مقدمة:

يُعدّ الشاهد في النحو العربي أحد الأصول التي يقوم عليها هذا العلم؛ ذلك أنه يُحتاج إليه لإثبات صحة تركيب، أو سلامة تأليف، واشترط النحويون فيه شروطاً دقيقة حتى يصحّ الاحتجاج به، وإذا خالف أحد تلك الشروط أو المقاييس سقط و لم يُعبأ به، والأمثلة أكثر من أن يُحصيها بحث على ردّ العلماء شواهد نحوية رأوا أنها مخالفة لما تواضعوا عليه من شروط يجب توفّرها، وفي بعض الأحيان لا يُرفض الشاهد ولا يُقاس عليه أيضاً وذاك حين مخالفته لقواعدهم التي استقرأوها من المطّرد من الكلام العربي، فيُتأوّل الشاهد أو يُحمل على الضرورة أو الشذوذ، وهذا المنهج الصارم في التعامل مع الشواهد للتحرز من دخول كلام غير عربي فيقاس عليه على أنه عربي.

وقد أُثِر عن غير النحويين رفض شواهد شعرية أوردها العلماء للاستشهاد بها، وعابها هؤلاء من جهة الرواية متّهمين النحاة بالصنعة والتغيير فيها؛ وكان أبرز هؤلاء الأصمعي؛ الذي يُعدّ أحد أئمة اللغة ورواتها، وابن قتيبة والعسكري؛ وهما من أهمّ اللغويين في وقتيهما.

وهذا البحث يحاول رصد هذه الظاهرة وتتبّع الشواهد التي احتج بها النحاة وقبلوها، ورفضها الرواة واللغويون، وحاولت أن أجيب عن الإشكالية:

ما أسباب رفض الشاهد الشعري الموافق لمقاييس النحاة والمستوفي شروط صحة الاحتجاج عند الرواة واللغويين؟.

وتكمن أهمية البحث في تعلّقه بأصل من أصول النحو العربي وهو السماع، وأحوال ردّه، وكذا معرفة إسهامات غير النحاة في بنائه.

ومن أهداف البحث: معرفة أسباب تخطئة غير النحاة للشاهد الشعري.

وبيان مدى الاختلاف في التعامل مع الشاهد بين النحاة والرواة.

وقد التزمت في البحث عرض المسألة التي ورد الشاهد فيها، ثم تبيين موضع الشاهد، وآراء العلماء وخلافهم إن وُجد، ثم أعرض رأي المنتقدين من رواة أو لغويين، وأختم ببيان الراجح من الأقوال، متّبعا في الغالب المنهج الوصفي.

1. رفض الرواة للشاهد النحوي:

لم يكن هدف رواة اللغة بناء القواعد على ما يروونه، غير أن عملهم تقاطع مع عمل النحاة عندما تعلق الأمر بالشواهد، فكان لهم آراء خالفوا فيها النحويين حول جزء من المسموع، وفيما يلي أمثلة لما رفضه الأصمعي من أبيات احتجّ بها النحويون:

المجلد: (17)	العدد: (01)	السنة: 2025	صفحات المقال: 420–434	ISSN :9577 - 1112	EISSN : 2602 -5388

1.2 دخول الفاء على جملة جواب الشرط:

إذا لم يصلح وقوع الجملة جواباً للشرط – كأن تكون اسمية أو طلبية مثلاً– وجب اقترانها بالفاء، كقولنا: (إن تحسن للخلق فالله شاكر لك). وفي قول الشاعر[1]:

من يفعل الحسنات الرحمن يشكرها والشر بالشر عند الله مثلان

ورد الجواب جملة اسمية و لم تقترن بالفاء – وكان حقها أن تكون كذلك – واختلف النحاة في توجيه ذلك؛ فسيبويه وشيخه يحملانه على الضرورة الشعرية، ولا يجيزان ذلك في سعة الكلام.[2]

وزعم الأصمعي أنّ البيت مصنوع، غيّر النحاة روايته، والرواية الصحيحة – حسب زعمه– (من يفعل الحسنات فالرحمن يشكرها) بإثبات الفاء.

والبيت – وإن خالف القياس – فإن النحاة حملوه على الضرورة و لم ينكروه، والأصمعي رفضه لا لمخالفته القواعد، وإنما لاعتقاده أن النحاة غيّروه، وهذا الاعتقاد منشؤه ثبوت رواية أخرى عنده غير التي سمعها النحاة.

وما ذهب إليه الأصمعي مرجوح، فلا يُحكم على الشاهد بالصنعة لمجرد ثبوت رواية أخرى مخالفة له، والشواهد الشعرية عدد منها غير قليل رُوي بروايتين، ولا يصح أن يُطعن في إحداها لثبوت أخرى، وإلا رُدّت شواهد كثيرة، فالصواب ما ذهب إليه سيبويه ومن تبعه في رواية الشاهد وفي توجيهه.

2.2 انتصاب الفعل بعد الواو:

أنشد سيبويه – رحمه الله–[3] :

لا تنه عن خلق وتأتيَ مثله عار عليك إذا فعلت ذميم

واحتج به على انتصاب ما بعد واو الجمعية بإضمار (أن)، وموضع الشاهد قول: (وتأتيَ) بنصب الفعل، ولا يمتنع الجزم قياسا، عطفا على الفعل المجزوم قبله، ولكنّ المعنى يأباه؛ لأنّ قصد الشاعر النهي عن الجمع بينهما؛ النهي عن الشيء مع إتيانه، فلم يصحّ الجزم لذلك.

والأصمعي أنكر رواية النصب في البيت، ورواه (تأتي) بالرفع. وهذا لا يصح إلا إذا قدّرنا الواو للحال، ويكون المعنى: (لا تنه عن خلق وأنت تأتي مثله).[4]

وإنكار الأصمعي لرواية سيبويه (رواية النصب) كان بسبب ثبوت رواية مخالفة عنده لا بسبب مخالفتها لقواعد العربية؛ لذلك يقال: عدم سماعها لا يلزم منه عدم ورودها أو بطلانها، والشاهد إن رواه الثقة لا سبيل إلى ردّه ورفضه.

المجلد: (17) | العدد: (01) | السنة: 2025 | صفحات المقال: 420–434 | ISSN :9577 - 1112 | EISSN : 2602 -5388

3.2 تنوين (إيه):

(إيه) اسم فعل أمر بمعنى: (زدْ) أو (حدّث)، والأصل أن تكون ساكنة الآخر مثل (صه) ولكنّها حرّكت بالكسر لالتقاء الساكنين.

وزعم الأصمعي أن العرب لا تقول (إيه) إلا بالتنوين، و(إيهِ) بدون تنوين لحن[5]، ومن ثمّ أنكر على ذي الرمة قوله:[6]

وقفنا وقلنا إيهِ يا أمّ سالم وما بال تكليم الدّيار البلاقع.

ونقل ابن يعيش إجماع البصريين على تصويب ذي الرمة؛ وذلك أن (إيه) تكون على قسمين:معرفة بغير تنوين، ونكرة بالتنوين، وهذا الذي خفي عن الأصمعي فخطّأ بسبب ذلك شاعرًا عربيا فصيحاً[7]. ولا خلاف بين النحاة في قلة استعمال (إيهِ).

وجدير بالذكر هنا أن ابن السكّيت، وثعلب – وكلاهما من نحاة الكوفة – ذهبا إلى أن الشاعر في البيت السابق ترك التنوين لأنّه بنى على الوقف[8]. ولا يخفى ما في هذا القول من ضعف.

والراجح هو قول البصريين والسماع – على قلته– والقياس يعضدان ذلك.

4.2 العطف بـــ (الفاء) بعد (بين):

(بين) ظرف يفيد الاشتراك، لأنه بمعنى وسط، والاشتراك يكون بين اثنين فأكثر ، لذلك لا تضاف إلى واحد إلّا مع العطف بالواو؛ كقولنا: (الدار بين زيد وعمرو)، ولا يحسن العطف بـــــــ (الفاء)؛ لأنّها تفيد الترتيب[9].

وبيت امرئ القيس في المعلقة مخالف لذلك[10]:

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللّوى بين الدخول فحومل

وعاب الأصمعي هذه الرواية، والصحيح عنده: (بين الدخول وحومل)، وقال: (لا يقال: رأيتك بين زيد فعمرو)[11]

و لم يؤثر عن أحد من النحاة ردّ رواية البيت بـــ (الفاء)، وإنما التمسوا لها توجيهات:

الأول[12]: أنّ التقدير: (بين مواضع الدخول فمواضع حومل)؛ لأن الدخول وحومل موضعان يشتمل كل منهما على أماكن عدة، مثل قول أحدهم: (سرت بين الشام)، والقصد: سرت بين مواضع الشام .

الثاني[13]: أنّ التقدير: (قفا نبك ما بين الدخول إلى حومل)، فأضمر (ما)، و(الفاء) نابت عن (إلى).

الثالث[14] : أنّ (الفاء) لاتفيد الترتيب في الأماكن والأمطار، وقوله: (بين الدخول فحومل) هما موضعان، فلا تفيد ترتيبا هاهنا، و لم يمتنع العطف بها بعد مفرد مضافة إليه (بين).

والأصمعي ردّ البيت لعدم ثبوت الرواية عنده بـــ (الفاء)، يقول: (أطبقت الرواة على: بين الدخول وحومل)[15]، فتوهّم أن البيت مخالف للقياس، بخلاف النحويين الذين حملوه على أوجه مختلفة ليدفعوا التعارض بين ظاهر السماع ومحكم القياس، فليس من الهيّن الطعن في كلام العربي وتلحينه أو اتهام النقلة والرواة الثقات منهم.

المجلد: (17)	العدد: (01)	السنة: 2025	صفحات المقال: 420–434	ISSN :9577 - 1112	EISSN : 2602 -5388

5.2 إعمال الفعل محذوفا:

قال الشاعر[16]:

ليــُبْــكَ يزيدُ ضارع لخصومة ومختبط مما تطيح به الطوائح

احتج به سيبويه ومن ذهب مذهبه على رفع الفاعل بفعل محذوف، وهذا على رواية(لِيُبْكَ) بالبناء للمفعول، ويكون (يزيدُ) نائب فاعل و(ضارع) فاعل مرفوع لفعل محذوف، فالشاعر لّما قال: ليبك يزيد، قدّر السؤال؟ من يبكيه؟ ثم أجاب (يبكيه ضارعٌ)، وحذف الفعل وبقي عمله في الفاعل بعده[17].

وخالف بعضهم ورأوا أنّ قوله: (يزيد) منادى و(ضارع) نائب فاعل، والمعنى: يا يزيد ليبك عليك الضارع والمحتاج[18].

والأصمعي أنكر هذه الرواية، وأنشده: (لِيَبْكِ) بالبناء للفاعل، فيكون (يزيد) مفعول (يبكي) و(ضارع) فاعله، وعلى هذه الرواية لا شاهد لسيبويه في البيت[19].

والصحيح ما ذهب إليه سيبويه رواية ودراية، فروايته صحيحة لا تُردّ بقول أحدهم سمعت خلاف ذلك، ولو سايرنا المنكرين في مذهبهم لردّ كل ما خالف رواية معينة لتمسك كل طرف بروايته وردّ غيرها، وبناء على ذلك يمكن لسيبويه ومن على مذهبه ردّ رواية الأصمعي بحجة أنه لم يسمعها، وهذا بعيد عن أهل هذا الفن.

وابن هشام في ترجيحه مذهب سيبويه وردّ رأي القائلين بأن (يزيد) منادى؛ استأنس بجعل (ضارعٌ) فاعل في كلتا الروايتين[20]، وهذا التفات حسن منه في الجمع بين الروايتين وقبولهما معاً، وهي طريقة إمام النحاة أبي بشر، فقد كان يورد البيت برواية في باب من الأبواب ثم يورده مرة أخرى في باب آخر برواية ثانية، وهذا منه إيذان بقبول الروايات المختلفة وعدم التحجير على ما سمعه هو فقط ورد غير ذلك.

2. رفض اللغويين للشاهد النحوي:

1.3 نصب الاسم والخبر بعد (كأنّ):

(كأنّ) من أخوات (إنّ)، وهي أحرف مختصة بالدخول على المبتدأ والخبر، ولا خلاف بين النحاة في انتصاب الاسم بعدها وارتفاع الخبر .

واختلفوا في جواز نصب الجزأين بعدها، فرأى الكوفيون جواز ذلك، واحتجوا بقول الشاعر[21]:

كأنّ أذنيه إذا تشوّفا قادمةً أو قلماً محرّفا

فنصب الاسم والخبر بعد (كأنّ).

وخالف البصريون في ذلك، ومنعوا أن يُنصب الخبر بعد هذه الأحرف[22]، وتأوّلوا ما كان ظاهره كذلك أو ردّوه.

المجلد: (17)	العدد: (01)	السنة: 2025	صفحات المقال: 420–434	ISSN :9577 - 1112	EISSN : 2602 -5388

وبيت العماني ردّه كثير منهم، وذكروا أن أبا عمرو والأصمعي قد ردّا على صاحب الشعر قوله هذا وقت إنشاده البيت وكان ذلك بحضرة الرشيد[23].

والراجح في هذه المسألة هو قول البصريين، فهذه الأحرف على أصل عملها من نصب الأوّل ورفع الثاني، وهذا المطّرد في كلامهم، فلا يفرّع عليه استثناء وقواعد لورود شاهدين أو ثلاثة خالفت الكثير المطّرد، يضاف إلى ذلك أن هذا القليل المخالف بالإمكان تأويله لردّه إلى الأصل الموافق، والبيت السابق للعماني تأوّله ابن مالك، فنصب (قادمة) بإضمار فعل[24]. وهذا أولى من ردّه وتلحين عربي فصيح يُحتج بكلامه.

و يبقى الشك قائما حول قصة تلحين العلماء للعماني، والميل إلى ضعفها أقرب للصواب لأن أبا عمرو توفي سنة 154هـ وتولّى الرشيد سنة سنة 170هـ .

2.3 العطف على الموضع:

قال الشاعر[25]:

معاوي إننا بشر فاسجح فلسنا بالجبال ولا الحديدا

هذا البيت من شواهد الكتاب، واختلف النحاة في توجيهه، فسيبويه جعله شاهدا على جواز العطف على الموضع، لأنّ قوله: (الحديدا) بالنصب معطوف على موضع (الجبال) وهو خبر دخل عليه حرف الجر.

وخالف ابن هشام هذا التوجيه، ورجّح أنّ قوله: (الحديدا) منصوب على التوهم[26]، وهو نظير قولهم: (قام القوم غير زيدٍ وعمراً)، نصبوا (عمرا) على توهم دخول (إلّا)؛ لأن المعنى نفسه. وزعم أنّ هذا عين رأي سيبويه ومن نسب إليه غير هذا فهو مخطئ وضعيف فهم [27]– حسب ابن هشام–

والصواب في هذا حليف الذين خطّأهم ابن هشام؛ فسيبويه تكلّم عن هذا البيت في مواضع ثلاثة من كتابه[28]، ولا يُفهم منها التوجيه الذي نسبه إليه ابن هشام، وإنما ساقه احتجاجا للعطف على الموضع.

وبغض النظر عن اختلاف النحاة في توجيه البيت، يرى ابن قتيبة أنّ سيبويه غلط في رواية البيت بنصب (الحديدا)، وإنما الرواية الصحيحة بجرها[29]، ويدّعي العسكري دعوى عريضة حين يتّهم أبا بشر بتغيير رواية الشاهد لتوافق ما أراده[30]، وحجتهما في ذلك أن هذا البيت محفوظ مع أبيات أخرى بعده بالخفض، منها:

فهبنا أمّة ذهـــبت ضياعا يزيد أميرها وأبو يزيـــدِ

أكلتـــم أرضنا وجردتموه فهل من قائم أو حصيدِ

وكما هو بيّن، فالمعتمد في ردّ الشاهد عند هذين ليس الترجيح النحوي وإنّما الرواية فالاستدراك على سيبويه والنحاة من حيث غلطهم فيما أوردوه من سماع مخالف لما هو محفوظ عندهما، وهو الأمر الذي جعل العسكري يظن أن سيبويه تجاسر على الرواية بالتغيير.

المجلد: (17) | العدد: (01) | السنة: 2025 | صفحات المقال: 420–434 | ISSN :9577 - 1112 | EISSN : 2602 -5388

وهذا الذي ذهب إليه ابن قتيبة والعسكري تعجّل غير محمود، وسوء ظن منهما بأبي بشر فهو الثقة الثبت فيما يرويه سواء وافقت روايته رواية أهل اللغة أم خالفتها؛ لأنّه غير متهم فيما يرويه، ولا يروي إلا ما سمع.

وقولهم: إن البيت محفوظ مع أبيات أخرى بعده بالجرّ، غير كافٍ لردّ رواية النصب، ويمكن لمخالفهم القول إنّ الشاهد محفوظ مع أبيات أخرى بالنصب، وقد ذكر ابن الأنباري أنّ البيت بعد شاهد سيبويه[31]:

أديروها بني حربٍ عليكم ولا ترموا بها الغرض البعيدا

بينما يرى الزمخشري أنّ البيت بالنصب من قصيدة لعبد الله بن الزبير الأسدي، وبالجرّ من قصيدة أخرى لعقيبة الأسدي[32]، وهذا غي ممتنع فكثيرا ما يستعير الشعراء كلام بعضهم، وقد وردت أبيات عدة لشاعر معيّن في أكثر من قصيدة ولفحول الشعراء الجاهليين والإسلاميين وغيرهم.

بهذا يتبيّن بطلان ما ذهب إليه ابن قتيبة والعسكري، وأن حكمهما تنقصه الحكمة والتأني، بل كان نتيجة قلة إمعان النظر والتريث. يقول ابن السيرافي: (بلغني أنّ بعض من تأدّب بالنظر في أبيات من الشعر، ودخل على بعض السلاطين ..... أنّه أنكر استشهاد سيبويه بهذا البيت ... ولا ينبغي أن يذهب إنسان له علم وتحصيل إلى أنّ سيبويه غلط في الإنشاد)[33].

3.3 الإجراء على الأصل:

قال الشاعر [34]:

يبيت على معاري فاخرات بهنّ ملوّب كدم العباط

احتج به سيبويه على جواز الإجراء على الأصل[35]، فالشاعر نصب الياء من قوله (معاري) كما يُنصب الحرف الصحيح، مع أنّها من الجمع المنقوص مثل (جواري)، فكان حقها أنْ تنوّن ويقال: (معارٍ)، ولكن الشاعر فرّ من الزحاف فيكون قوله (معاري) بالنصب ضرورة[36].

وأنكر ابن قتيبة على سيبويه إنشاده هذا البيت بدون تنوين، وذكر أنّه قرأ الشاهد على أصحاب الأصمعي بصرف (معارٍ)، ويكون البيت موزونا غير منكسر وإعرابه سليم[37]، وتابعه العسكري في تخطئة النحويين لاحتجاجهم بهذا البيت[38].

ونقل المرزوقي في شرحه على الحماسة أن العرب كلّها ترويه (معارٍ) بصرفها[39].

وثبوت الرواية عند هؤلاء بصرف (معارٍ) هو السبب في رفض رواية سيبويه، ويقال في هذا ما قيل في سابقيه: سيبويه لم يروِ إلا ما سمع، وهو غير متهم، ولا يمتنع ورود روايتين للشاهد الواحد فقد يقول العربي بيتا بلغته ويرويه عنه غيره بغير لغة القائل إن كان من قبيلة غير قبيلته، مثل ذلك أن يروي التميمي عن الحجازي أو العكس، فيعمل الثاني ما أهمله الأول فيكون لنا شاهد بروايتين وكلاهما حجة، ولا يصح اتّهام النحوي الذي ساقه كما سمعه ممن يُحتج بلغته بمجرد وجود رواية تخالف روايته.

المجلد: (17) | العدد: (01) | السنة: 2025 | صفحات المقال: 420–434 | ISSN :9577 - 1112 | EISSN : 2602 -5388

وأما قول ابن قتيبة بأنه لا ضرورة في البيت ليحتاج الشاعر لأجلها ترك صرف (معارٍ) فيوحي بأن قائل هذا يرى أن الضرورة ما وقع في الشعر وليس للشاعر عنه مندوحة، وهذا قول مرجوح وضعيف، فالضرورة قد يرتكبها الشاعر سواء كان له فسحة أم لا، وهذا اختيار العامة من أصحاب هذه الصناعة ولا التفات لمن شذّ منهم، يقول ابن جنّي: (وكذلك عامة ما يجوز فيه وجهان أو أوجه ينبغي أن يكون جميع ذلك مجوّزا فيه، ولا يمنعك قوة القوي من إجازة الضعيف أيضا، فإن العرب تفعل ذلك تأنيسا لك بإجازة الوجه الأضعف ..... ألا تراهم يدخلون تحت قبح الضرورة مع قدرتهم على تركها ليعدّها وقت الحاجة إليها)[40].

4.3 جواز دخول (اللام) على (لقد):

أنشد الفراء البيت[41]:

للقد كانوا لدى أزماننا لصنيعين لباسا وتقى

واحتج به على جواز دخول (اللام) على (لقد)، وعلّل ذلك بأنّ العرب لكثرة إلزامهم اللام في(لقد) حتى صارت كأنها من بنية الحرف، فساغ بذلك دخول لام أخرى عليها، والأولى عُدّت كأنها من أصول الكلمة، ونقل السيوطي عن البصريين أنهم يمنعون دخول اللام على لام أخرى[42].

والبيت الذي احتج به الفراء ردّه ابن قتيبة والعسكري، وعدّا روايته باطلة[43]، وإنكارهما بسبب أن الرواة ترويه:

فلقد كانوا لدى أزماننا .....

والراجح – والله أعلم – أن رواية الفراء صحيحة ولا يمكن إبطالها، وهو ممن شافه العرب الفصحاء ونقل عنهم، وروايته موثوقة مقبولة حتى عند خصومه من البصريين.

5.3 حذف لام الأمر الجازمة وإبقاء عملها:

لام الأمر الجازمة للفعل المضارع؛ اختلف العلماء في جواز حذفها وإبقاء عملها على أقوال:

الأول: المنع مطلقا في الشعر والنثر، فكما لا يجوز حذف الجارّ لا يجوز حذف الجازم؛ لأن الجزم في الأفعال نظير الجرّ في الأسماء. وهذا اختيار أبي العباس المبرد[44].

الثاني: جواز الحذف مطلقا شعرا ونثرا، بشرط أن تأتي بعد الفعل (قل)، مثال ذلك قول الله تعالى: ((**قُل لِّعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُواْ يُقِيمُواْ الصَّلاَةَ**)) **[إبراهيم:31]**. والتقدير: (ليقيموها)، وهذا مذهب الكسائي[45].

الثالث: جواز حذفها مع الإبقاء على عملها؛ وذلك خاص بضرورة الشعر فقط[46]. وهذا اختيار سيبويه، والفراء ومما احتجوا به قول الشاعر[47]:

من كان لا يزعم أني شاعر فيدن مني تنهه المزاجر

وقول الآخر[48]:

فقلت ادعي وأدع فإنّ أندى لصوت أن ينادي داعيان

المجلد: (17)	العدد: (01)	السنة: 2025	صفحات المقال: 420–434	ISSN :9577 - 1112	EISSN : 2602 -5388

أراد: (ولْأدعُ) فحذف اللام وأعملها في الفعل.

وهذان البيتان المحتج بهما أنكرهما ابن قتيبة[49] ورأى أنهما من الشواهد الباطلة التي أوردها النحاة مغيّرة، ووافقه العسكري[50] حول الشاهد الأول ولم يأت على ذكر الشاهد الثاني. وحجتهما – كالعادة – مخالفة الرواية الصحيحة، فالأول روايته[51]:

فليدن مني .....

ويكون بذلك صحيح الوزن موافقا للنقل، والثاني روايته الصحيحة[52]:

فقلت ادعي وأدعو .....

ومما يحسن ذكره هنا أن هذين البيتين من شواهد الكوفيين[53]، وسيبويه وإن كان الفراء موافقا له في هذه المسألة إلا أنه أورد شواهد أخرى غير هذين[54] .

والمخالفون الذين يرون عدم جواز حذف لام الجزم حملوا هذين البيتين –اللذين أنكرهما ابن قتيبة– إما على الشذوذ أو على الضرورة، ولم يتجاسروا على ردّهما أو إبطالهما، لعلم هؤلاء أن الراوي ممن يوثق به ولا ينقل إلا ما سمع.

3. الاستنتاج:

تبيّن من خلال البحث أنّ رفض الرواة واللغويين للشواهد لم يكن بسبب مخالفة السماع أو القياس، وإنما كان بسبب الغلط في الرواية – حسبهم– أي: رواية هذه الشواهد على وجه مخالف لما قاله أصحابها؛ وهذا بسبب ثبوت روايات أخرى للشواهد نفسها لا حجة فيها للنحوي في المواضع التي أوردوها فيها، ولم يكتفوا بردّها فقط، بل اتّهموا النحاة بتغيير الرواية والتصرف فيها لتوافق أقيستهم.

إذن السبب الغالب هو تعدد رواية الشاهد الواحد، وهذه ظاهرة طالت كثيرا من الأبيات الشعرية وامتلأت بها دواوين الشعراء، وليست مسوّغا لرد رواية الثقة الضابط لما يرويه.

وإذا عُرفت أسباب هذه الظاهرة بطُل اتهام النحاة، ومن أسبابها:

-تغيير الراوي للبيت، وليس المقصود بالرواة هنا النحاة؛ وإنما هم الفصحاء الذين يحفظون الشعر وينقلونه لمن بعدهم، ومنهم من كان يروي عن العرب عامة، ومنهم من اختص بقبيلته أو شاعر معين ليصبح راوية له؛ كزهير راوية زوج أمّه، والحطيئة راوية زهير، وكثير راوية جميل ... وتغيير الرواية قد يكون الفاعل له عامدا أو غافلا، ولا يضرّ هذا أو ذاك فالشاعر والراوي كلاهما فصيح يحتج بكلامه وروايته؛ مثال ذلك: أن يروي التميمي عن الحجازي فيغيّر الأخير البيت بما يلائم لغته، والعربي متمسك بلسانه بشدة ولا تطاوعه نفسه مخالفة ذلك، ويصبح للبيت روايتان والنحوي يستشهد بما سمعه من الفصيح سواء كانت للشاعر أو لمن روى عنه ولا مأخذ عليه.

-ومن الأسباب أنّ الشاعر نفسه قد يُنشد شعره بوجه ويعيد إنشاده بوجه آخر، مثال ذلك ما حكاه ابن جني في الخصائص عن عيسى بن عمر أنه سمع ذا الرمّة ينشد:

المجلد: (17)	العدد: (01)	السنة: 2025	صفحات المقال: 420–434	ISSN :9577 - 1112	EISSN : 2602 -5388

وظاهر لها من يابس الشخت واستعن عليها الصبا واجعل يديك لها سترا

فقال: أنشدتني من بائس، فقال: يابس وبائس واحد[55].

- ومنها أيضاً: الاقتراض؛ اقتراض الشعراء بعضهم من بعض، فقد يأخذ الشاعر بيتا لغيره ويضمنه قصيدته ولا يغيّر فيه إلا حركة أو كلمة، فيُتوهم أنّ البيت له رواية واحدة والأخرى مصنوعة.

5. الخـــــاتمة:

– اتّضح بعد دراسة هذه النماذج أنّ ردّ الشواهد كان من جهة الرواية، لا من جهة مخالفتها القياس النحوي كما المعهود عن النحاة الذين كانوا يرفضون بعض الأبيات الشعرية؛ ويستندون في ذلك إلى مخالفتها لقواعد العربية تارة، وتارة أخرى لعدم توفّر شروط الاحتجاج فيها، بيد أنّ اللغويين والرواة – من خلال النماذج التي عالجها البحث– كان رفضهم لها بسبب ثبوت رواية مخالفة لما رواه النحويون ما جعلهم يزعمون صحة سماعهم، وتخطئة روايات غيرهم، مع العلم أنّ الشواهد المرفوضة مما تتوفّر فيه شروط وضوابط الاحتجاج التي تواضع العلماء عليها، وهي بنقل الثقات الذين لا مطعن في عدالتهم، وهذا لم يمنع المنتقدين من ردّها واتّهام النحاة بالوضع والصنعة وتغيير الشاهد لمجرد مخالفته ما ثبت عندهم وحُفظ لديهم.

– تبيّن من خلال البحث أن ما رُمي به النحاة من تغيير الشواهد لتوافق قواعدهم، قول باطل واتّهام ظالم لا دليل عليه، بل هو محض تحامل، والخلاف كان جاريا بين المصرين؛ البصرة والكوفة، ولم نجد أحد الطرفين يتّهم الآخر بتغيير الرواية؛ مع وجود الداعي لذلك (العصبية المذهبية).

وهذا الاتهام ينمّ عن جهل بأحوال النحاة ومدى ثقتهم وعدالتهم، ثم ما حاجتهم إلى تغيير الشواهد وقواعدهم مبنية على كلام العرب؟! ولِمَ اكتفوا بتغيير هذه فقط، مع وجود شواهد أخرى كثيرة خالفت قواعدهم؟.

إذا ورد الشاهد مخالفا للقياس، فإنّ النحويين يلجأون إلى تأويله للجمع بينه وبين القياس، أما تغيير الرواية فإنهم أبعد الناس عن ذلك.

بهذا يتبيّن لنا أنّ الصواب مع النحويين في إيرادهم لهذه الشواهد؛ لكونها صحيحة ولا مطعن فيها، ومن أنكر عليهم هو المخطئ، لوهمه وتعجّله في الحكم عليهم، ولو راح العلماء يردّون كل شاهد ذي روايتين لبدأوا بالأصمعيات، فكم فيها من بيت مخالف لما أثبته صاحب المفضليات، بل قل كم من قصيدة. يقول محققا الأصمعيات والمفضليات عنهما: (تختلفان في كثير من القصائد بالزيادة والنقص، والتقديم والتأخير ، إلى **اختلاف كثير في رواية الأبيات** الثابتة في المجموعتين).

– تبيّن أن تعدد رواية البيت الواحد له أسباب عدة، ولم تكن هذه ظاهرة مختصة بشواهد النحو وإنما هي في الشعر العربي عامة.

المجلد: (17) | العدد: (01) | السنة: 2025 | صفحات المقال: 420–434 | ISSN :9577 - 1112 | EISSN : 2602 -5388

6. الهوامش:

[1] – اختلفوا في قائل البيت؛ فسيبويه يرى أنه لحسان بن ثابت، والمبرد عزاه إلى ابنه عبد الرحمن بن حسان وقال آخرون: إنه لكعب بن مالك، يُنظر: سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، ت: عبد السلام هارون، 1988، ط3، القاهرة، مكتبة الخانجي، (ج3- ص65)، والمبرد أبو العباس محمد بن

يزيد، المقتضب، ت: عبد الخالق عضيمة، 1994، القاهرة، مطبوعات وزارة الأوقاف، (ج 2- ص70)، وابن جني أبو الفتح عثمان، الخصائص، ت: محمد علي النجار، مصر، المكتبة العلمية، (ج2 – ص281)

والعيني بدر الدين محمود بن أحمد، الشواهد الكبرى، ت: علي فاخر وآخرين،2010، ط1، مصر، دار السلام (ج4 – ص1923)، والبغدادي عبد القادر، خزانة الأدب، ت: عبد السلام هارون مطبعة المدني 1997، ط4، مصر، (ج9 – ص49).

[2] – يُنظر: الكتاب(ج3- ص 62 و63).

[3] – ذكر في الكتاب أنه للأخطل، ونُسب إلى المتوكل الليثي، والراجح أنه لأبي الأسود الدؤلي. يُنظر: الدؤلي أبو الأسود، الديوان، تحقيق محمد آل ياسين، 1998، ط2، لبنان، دار الهلال، ص404، والكتاب (ج3- ص39)، والفراء أبو زكرياء يحيى بن زياد، معاني القرآن، ت: محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي، 1983، ط03، بيروت، عالم الكتب، (ج1 – ص33)، والسيرافي أبو سعيد الحسن بن عبد الله شرح الكتاب ت:أحمد مهدلي،2008، ط1، لبنان، دار الكتب العلمية، (ج3 – ص238)، والشنتمري أبو الحجاج يوسف الأعلم تحصيل عين الذهب، ت: زهير سلطان، 1994، ط2، سوريا، دار الرسالة، ص 397.

[4] – يُنظر: شرح السيرافي على الكتاب (ج3 – ص238).

[5] – يُنظر: الزجاج أبو إسحاق إبراهيم ،ما ينصرف وما لا ينصرف، ت: هدى محمود قراعة، ص109، وابن يعيش موفق الدين بن علي، وشرح المفصل، ت: اميل بديع يعقوب، 2001، ط1، لبنان، دار الكتب العلمية،(ج3- ص12 و80).

[6] – لذي الرمة، يُنظر: ديوانه، ت: عبد القدوس أبو صالح، ، 1982، ط1، بيروت، مؤسسة الإيمان، (ج2- ص778)، وابن السكيت يعقوب بن اسحاق،إصلاح المنطق لابن السكيت، ت: أحمد شاكر وعبد السلام هارون، مصر، دار المعارف، ص 291، و ثعلب أبو العباس أحمد بن يحي، مجالس ثعلب، ت: عبد السلام هارون، مصر، دار المعارف ، ص228، وما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج، ص 109، ابن جني أبو الفتح عثمان، سر صناعة الإعراب، ت: حسن هنداوي، 1993، ط2، دمشق، دار القلم، (ج2- ص494)، وشرح المفصل لابن يعيش(ج3- ص12)، والخزانة (ج6- ص237).

[7] – يُنظر: شرح ابن يعيش (ج3 – ص12 و80)، و(ج5- ص155).

[8] –يُنظر: إصلاح المنطق لابن السكيت، ص291، ومجالس ثعلب، ص 228.

[9] – يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش (ج2- ص142).

[10] – يُنظر: ديوانه، ت: عبد الرحمن المصطاوي، 2004، ط2، لبنان، دار المعرفة، ص22، والكتاب (ج4- ص205)، وابن جني أبو الفتح عثمان، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ت: علي النجدي ناصف وآخرين، مصر، مطابع الأهرام، (ج2- ص49)، والأنباري أبو بكر محمد بن القاسم، شرح القصائد السبع الجاهليات، ت: عبد السلام محمد هارون، القاهرة، دار المعارف ص15، وشرح المفصل (ج2- ص142)، والخزانة (ج11- ص6).

المجلد: (17)	العدد: (01)	السنة: 2025	صفحات المقال: 420–434	ISSN :9577 - 1112	EISSN : 2602 -5388

[11] – يُنظر: العسكري أبو الحسن أحمد بن عبد الله، شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف للعسكري، ت:عبد العزيز أحمد، 1963، ط1، مصر، مطبعة مصطفى الحلبي، (ج2 – ص218)، وشرح القصائد الطوال، ص19.

[12] – يُنظر: ابن يعيش (ج2- ص143)، والمغني لابن هشام (ج2- ص482).

[13] – ينظر: المغني (ج2- ص482)، والخزانة (ج11- ص07)

[14] – يُنظر :المغني لابن هشام (ج2- ص478).

[15] – يُنظر: التصحيف للعسكري، (ج2 -ص19)، والخزانة (ج11- ص7)

[16] – نسبه سيبويه إلى الحارث بن نهيك، ونسبه غيره إلى نهشل بن حري. يُنظر: الكتاب (ج1 – ص288، 366)، والمقتضب (ج3- ص282)، وشرح ابن يعيش (ج1- ص213)، وابن هشام أبو محمد جمال الدين عبد الله تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، ت: عباس الصالحي، 1986، ط1، لبنان، دار الكتاب العربي ص478، والخزانة (ج1- ص303).

[17] – يُنظر: الكتاب (ج1- ص288)، والمقتضب (ج3- ص282).

[18] – يُنظر: تخليص الشواهد، ص481.

[19] – يُنظر: السجستاني أبو حاتم سهل بن محمد، فعلت وأفعلت، ت: ابراهيم العطية، 1996، ط2، لبنان، دار صادر، ص165، وابن قتيبة أبو محمد عبد الله بن مسلم، الشعر والشعراء، ت: أحمد شاكر، ط2، مصر، دار المعارف، (ج1- ص100)، وشرح ما يقع فيه التصحيف (ج2- ص208).

[20] – تخليص الشواهد، ص481.

[21] – لمحمد بن ذؤيب المشهور بـــ (العماني) يُنظر: المبرد، محمد بن يزيد، الكامل في اللغة والأدب، ت: عبد الحميد هنداوي، السعودية، مطبوعات وزارة الأوقاف، (ج2- ص433)، ومحمد بن الحسن الاستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ت: يوسف حسن عمر، 1996، ط2، ليبيا، منشورات جامعة قار يونس، (ج4- ص355)، وابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله، شرح التسهيل، ت: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي، 1990، ط1، مصر، دار هجر(ج2 – ص9).

[22] – يُنظر: شرح الرضي (ج4- ص355)، وشرح التسهيل لابن مالك (ج2- ص9).

[23] – يُنظر: ابن عصفور أبو الحسن علي الاشبيلي، شرح جمل الزجاجي، ت: صاحب أبو جناح، (ج1- ص425)، وشرح الرضي (ج4- ص 335 و 336)، وذكر قصة تلحين العماني؛ المبرد أيضا، و لم يأت على ذكر أبي عمرو والأصمعي، وإنما ذكر أن الرشيد هو الذي لحنه، ينظر: الكامل (ج2- ص434).

[24] – يُنظر: ابن مالك، شرح التسهيل (ج2- ص10).

[25] – لعقيبة الأسدي، يُنظر: الكتاب(ج1- ص271)، والمقتضب (ج4- ص112)، ابن الأنباري أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين و الكوفيين، ت:محمد محي الدين عبد الحميد، بيروت، المكتبة العصرية، (ج1- ص271)، والشنتمري أبو الحجاج يوسف الأعلم، النكت في تفسير كتاب سيبويه، ت: رشيد بلحبيب، المغرب، وزارة الأوقاف الإسلامية، (ج1- ص299)، والخزانة (ج2- ص260).

[26] – يُنظر: ابن هشام أبو محمد جمال الدين عبد الله، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ت: عبد اللطيف الخطيب، 2000، ط1، الكويت، المجلس الوطني للثقافة، (ج5- ص484).

[27] – نفسه (ج5- ص484).

المجلد: (17)	العدد: (01)	السنة: 2025	صفحات المقال: 420–434	ISSN :9577 - 1112	EISSN : 2602 -5388

[28] – يُنظر الكتاب (ج1– ص67)، و(ج2– ص292)، و(ج3– ص91).

[29] – يُنظر: ابن قتيبة، الشعر والشعراء، ص99.

[30] – يُنظر: العسكري، شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف، (ج2– ص207).

[31] – يُنظر الإنصاف (ج1– ص271).

[32] – يُنظر رأيه في الخزانة (ج2– ص262).

[33] – السيرافي أبو محمد يوسف بن أبي سعيد، شرح أبيات سيبويه، ت: محمد علي سلطاني، 2010، ط1 سوريا، دار العصماء، (ج1– ص303،304)

[34] – المتنخل الهذلي، يُنظر: ديوان الهذليين، ت: أحمد الزين، مصر، الدار القومية، (ج2– ص20)، والكتاب (ج3– ص313)، والخصائص (ج1– ص334)، وتحصيل عين الذهب، ص487.

[35] – ينظر الكتاب (ج3– ص312).

[36] – البيت من الوافر وتفعيلاته: (مفاعلتن مفاعلتن فعولن)، ولو صرف (معارٍ) لصارت (مفاعلتن) الثانية (مفاعيلن) وهو زحاف العصب.

[37] – يُنظر: الشعر والشعراء (ج1– ص99).

[38] – يُنظر: شرح ما يقع فيه التصحيف، (ج2– ص208).

[39] – يُنظر: المرزوقي أبو علي أحمد بن محمد، شرح ديوان الحماسة، ت: أحمد أمين وعبد السلام هارون، 1991، ط1، لبنان، دار الجيل، (ج2– ص993).

[40] – الخصائص (ج3– ص60، 61)

[41] – ينظر: معاني القرآن للفراء (ج1– ص67)، والشعر والشعراء (ج1– ص100)، وشرح ما يقع فيه التصحيف (ج2– ص208)، وهمع الهوامع (ج2– ص176)، وشرح أبيات مغني اللبيب(ج4–ص368).

[42] – ينظر: السيوطي جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ت: عبد السلام هارون وسالم مكرم، (مؤسسة الرسالة– لبنان)، (ج2– ص177).

[43] – يُنظر: الشعر والشعراء (ج1 – ص100)، وشرح ما يقع فيه التصحيف (ج2– ص209).

[44] – يُنظر المقتضب (ج2– ص131).

[45] – ينظر رأيه في: المغني (ج3– ص230)، والمرادي الحسن بن قاسم، الجنى الداني في حروف المعاني، ت: فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل، 1992، ط1، لبنان، دار الكتب العلمية، ص113.

[46] – ، ينظر الكتاب (ج3– ص8)

[47] – يُنظر: معاني القرآن للفراء (ج1– ص160)، والخصائص لابن جني (ج3– ص303)، وسر صناعة الإعراب (ج2– ص392)، وابن عصفور أبو الحسن علي الاشبيلي، ضرائر الشعر، ت: السيد إبراهيم محمد، 1980، ط1، ص150، والإنصاف (ج2– ص434)، والبغدادي عبد القادر بن عمر، شرح أبيات المغني، ت: عبد العزيز رباح، أحمد الدقاق، 1988، ط2، لبنان، دار المأمون، (ج4– ص334).

المجلد: (17) | العدد: (01) | السنة: 2025 | صفحات المقال: 420–434 | ISSN :9577 - 1112 | EISSN : 2602 -5388

[48] – للأعشى أو للحطيئة، وأورده سيبويه بالرفع (أدعو)، يُنظر: الكتاب (ج3- ص45)، ومجالس ثعلب، ص456، وسر صناعة الإعراب (ج2- ص392)، وضرائر الشعر، ص150، والإنصاف (ج2 – ص432، وشرح أبيات المغني (ج4- ص334).

[49] – يُنظر: الشعر والشعراء (ج1- ص100).

[50] – يُنظر شرح ما يقع فيه التصحيف (ج2- ص209).

[51] – يُنظر: الشعر والشعراء (ج1- ص100)، و شرح ما يقع فيه التصحيف (ج2- ص209).

[52] – يُنظر: الشعر والشعراء (ج1- ص100).

[53] – يُنظر قول ابن جني في سر الصناعة (ج2- ص392).

[54] – ينظر الكتاب (ج3- ص8 و9).

[55] – يُنظر الخصائص (ج2- ص467).

7. قائمة المراجع:

1– ابن الأنبا ري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ت: محمد محي الدين عبد الحميد، (المكتبة العصرية- بيروت).

2– ابن السكيت، يعقوب بن إسحاق، إصلاح المنطق، ت: أحمد شاكر وعبد السلام هارون، (دار المعارف- مصر).

3– ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، ت: محمد علي النجار، (المكتبة العلمية- مصر).

4– ابن جني، أبو الفتح عثمان، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ت: علي النجدي ناصف وآخرين، (مطابع الأهرام – القاهرة).

5– ابن جني، أبو الفتح عثمان، سر صناعة الإعراب، ت: حسن هنداوي،(1993- ط2) (دار القلم – دمشق).

6– ابن عصفور، أبو الحسن علي الاشبيلي، شرح جمل الزجاجي، ت: صاحب أبو جناح، (ج1- ص425).

7– ابن عصفور، أبو الحسن علي الاشبيلي، ضرائر الشعر، ت: السيد ابراهيم محمد، (1980-ط1) .

8– ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم، الشعر والشعراء، ت: أحمد شاكر،ط2 (دار المعارف – مصر).

9– ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله، شرح التسهيل، ت: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي، (1990، ط1) (دار هجر، مصر).

10– ابن هشام، أبو محمد جمال الدين عبد الله، تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، ت: عباس الصالحي، (1986- ط1) (دار الكتاب العربي – لبنان)،.

11– ابن هشام، أبو محمد جمال الدين عبد الله، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ت: عبد اللطيف الخطيب،(2000- ط1)، (المجلس الوطني للثقافة- الكويت).

12– ابن يعيش، موفق الدين بن علي، شرح المفصل، ت: اميل بديع يعقوب،(2001- ط1) (دار الكتب العلمية- لبنان).

13– الاستراباذي، الرضي محمد بن الحسن ، شرح الرضي على الكافية، ت: يوسف حسن عمر،(1996- ط2)، (منشورات جامعة قار يونس-ليبيا).

14– الأصمعي، عبد الملك بن قريب، الأصمعيات، ت: أحمد شاكر وعبد السلام هارون،(دار المعارف – القاهرة .

المجلد: (17)	العدد: (01)	السنة: 2025	صفحات المقال: 420–434	ISSN :9577 - 1112	EISSN : 2602 -5388

15– امرؤ القيس، الديوان، ت: عبد الرحمن المصطاوي، (2004– ط2)، (دار المعرفة–لبنان).

16– الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم ، شرح القصائد السبع الجاهليات، ت: عبد السلام محمد هارون، (دار المعارف – القاهرة).

17– البغدادي، عبد القادر بن عمر،شرح أبيات المغني، ت: عبد العزيز رباح وأحمد الدقاق، (1988– ط2)، (دار المأمون، لبنان) .

18– البغدادي، عبد القادر، خزانة الأدب، ت: عبد السلام هارون،(1997– ط4)، (مطبعة المدني– مصر).

19– ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحي، مجالس ثعلب، ت: عبد السلام هارون (دار المعارف – مصر).

20– الدؤلي، أبو الأسود،الديوان، تحقيق محمد آل ياسين، (1998– ط2)، (دار الهلال– لبنان).

21– ديوان الهذليين، ت: أحمد الزين، (الدار القومية– مصر).

22– ذو الرمّة، الديوان، ت: عبد القدوس أبو صالح، ،(1982– ط1) (مؤسسة الإيمان– بيروت).

23– الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم، ما ينصرف وما لا ينصرف، ت: هدى محمود قراعة.

24– السجستاني، أبو حاتم سهل بن محمد، فعلت وأفعلت، ت: ابراهيم العطية، ، (1996– ط2)، (دار صادر– لبنان)

25– سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، الكتاب، ت: عبد السلام هارون، (1988– ط3) (مكتبة الخانجي– القاهرة).

26– السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله شرح الكتاب ت: أحمد مهدلي،(2008– ط1) (دار الكتب العلمية – لبنان).

27– السيرافي، أبو محمد يوسف بن أبي سعيد، شرح أبيات سيبويه، ت: محمد علي سلطاني، (2010–ط1)، (دار العصماء، سوريا).

28– السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ت: عبد السلام هارون وسالم مكرم، (مؤسسة الرسالة– لبنان).

29– الشنتمري، أبو الحجاج يوسف الأعلم، تحصيل عين الذهب، ت: زهير سلطان،(1994– ط2)، (دار الرسالة– سوريا).

30– الشنتمري، أبو الحجاج يوسف الأعلم، النكت في تفسير كتاب سيبويه، ت: رشيد بلحبيب، (وزارة الأوقاف الإسلامية، المغرب).

31– العسكري، أبو الحسن أحمد بن عبد الله، شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف للعسكري، ت:عبد العزيز أحمد،(1963– ط1)، (مطبعة مصطفى الحلبي– مصر).

32– العيني، بدر الدين محمود بن أحمد، الشواهد الكبرى، ت: علي فاخر وآخرين، (2010– ط1)، (دار السلام– مصر).

33– الفراء، أبو زكرياء يحيى بن زياد ، معاني القرآن، ت: محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي، (1983– ط03) ، (عالم الكتب، بيروت).

34– المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، ت: عبد الخالق عضيمة، (1994، د.ط)، (مطبوعات وزارة الأوقاف – القاهرة) .

35– المبرد، محمد بن يزيد، الكامل في اللغة والأدب، ت: عبد الحميد هنداوي، (مطبوعات وزارة الأوقاف– السعودية).

36– المرادي، الحسن بن قاسم، الجنى الداني في حروف المعاني، ت: فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل،(1992– ط1) ، (دار الكتب العلمية– لبنان) .

37–المرزوقي، أبو علي أحمد بن محمد، شرح ديوان الحماسة، ت: أحمد أمين وعبد السلام هارون، (1991–ط1)، (دار الجيل، لبنان).